

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم
مزاولة مهنة صانعي الأسنان ومحال صنعها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم مزاولة مهنة صانعي الأسنان
ومحال صنعها ؛

وعلى ما اقره مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى المادة السابعة من القانون المشار إليه فقرة
جديدة نصها الآتي :”وعلى طالب الترخيص أن يؤدي رسم معاينة عند تقديم طلبه ،
كما يحصل رسم سنوي نظير التفتيش على المحال والمضامع المرخص بها
ويصدر بتحديد هذين الرسمين قرار من وزير الصحة على ألا يجاوز رسم
المعاينة مبلغ مائتي قرش ورسم التفتيش مبلغ مائة قرش سنويا “ .مادة ٢ - يجوز لممارسي صناعة الأسنان ممن لم يطلبوا الانتفاع
بأحكام المادة الخامسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه
في الموعد المحدد أن يتقدموا بطلباتهم إلى وزارة الصحة مرتقا بها كافة
الأوراق والمستندات اللازمة للقيود أو لدخول الامتحان وذلك في موعد
لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (١٦ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر